### مجلس النواب يحيل مشاريع الموازنة العامة للدولة وملحقاتها إلى اللجنة المشتركة

# ٨ر٧٦١ مليار ريال تقديرات الايرادات و٤ر٨٣٦ مليار حجم الانفاق العام

## البيان المالي يتناول البرامج التنفيذية للحكومة وسياسات الانفاق وتوجهات عملية التنمية

## اعطاء الأولوية لتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين .. وتحسين الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود

■.. صنعاء/سبأ..

استعرض مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس السياسات والمؤشرات الرئيسية للموازنات العامة للدولة وملحقاتها للعام المالي القادم ٢٠٠٥م في ضوء البيان المالي لمشاريع تلك الموازنات الذي قرأه على المجلس الاخ علوي صالح السلامي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وبحضور عدد من أعضاء مجلس الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ذات الصلة.

وقال الاخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية تنفيذا للاستحقاق الدستوري على الحكومة المنصوص عليه في المادة ٨٨ من دستور الجمهورية اليمنية ، يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر نيابة عن الحكومة لتقديم البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٥م والذي حرصت الحكومة فيه أن تضعكم في الصورة من خلال عرض موجز لأهم المؤشرات والمتغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية الاقليمية والعالمية وأهم انعكاساتها على الاقتصاد المحلي ، ولاشك في ان التغلب عليها ما كان له ان يكون لولا التعاون والتنسيق المستمر الذي تم ويتم بين مجلسكم الموقر والحكومة.

لقد عملت الحكومة في ضوء توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يحفظه الله على تحقيق جملة من الانجازات كان من أهمها الاستقرار الاقتصادي المتجلي في :

١- الحفاظ على التوازن والتوافق في البناء الاقتصادي والاجتماعي وجعل التنمية المستدامة هدفا ثابتا وعملا متواصلا من أجل تحقيق الشمول في الأهداف عبر ايجاد الترابط في جملة الفعاليات التنموية المنفذة في الواقع مع جملة العمليات ذات الطابع الكلي وتحقيق القدر المطلوب من التماسك والتكامل في حدود ما تسمح به الامكانيات المتاحة والقدرات التنظيمية والادارية على المستويين المركزي والمحلي.

٢- التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية بوسائل واقعية ومؤسسية مدروسة لجعل الاقتصاد الوطني أقل تعرضا لأي انعكاسات سالبة حيث أكدت الوقائع الملموسة قدرة الحكومة ومؤسساتها المعنية على تحقيق السيطرة المطلوبة للاحتفاظ بسعر صرف الريال اليمني أمام العملات الاخرى فلا يتجاوز معدل تغيره خلال السنوات السابقة الحدود المقبولة اقتصاديا والتي تفرضها التطورات الاقتصادية والمحلية والعالمية بما ساعد على كبح جماح التضخم وبما لا يؤثر على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

٣- دعم وتعزيز دور المشاركة الشعبية في التنمية من خلال تعزيز تجربة السلطة المحلية مؤسسيا وبنيويا وبما يحقق العدالة في توزيع منافع التنمية بأبعادها المختلفة خصوصا منها الانسانية لتصل إلى الفئات الفقيرة والمحرومة ليعم خير الثورة وعطائها مختلف شرائح المجتمع في الريف والحضر انسجاما مع أهداف خطط التنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر.

واضاف الاخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية ٠٠ تقدم الحكومة مشروع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٥م مرتكزا على جملة من الأسس أهمها ما يلي :-

أ- الحفاظ على ما تم تحقيقه من نجاحات في مضمار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الشامل وعلى وجه الخصوص عدم السماح بتجاوز نسب العجز في الموازنة الحدود الآمنة او تموله من مصادر تضخيمه.

ب- العمل على تنفيذ البرامج التنموية المقرة وفي حدود مواءمة الطموحات مع الامكانيات واعطاء أهمية خاصة لاستكمال البرامج والمشروعات قيد التنفيذ.

ج- تعزيز دور وقدرات السلطة المحلية في اعداد خططها ومشاريع موازناتها وتنفيذها بما يكفل توسيع قاعدة التنمية المحلية في شتى المجالات.

د- دعاه قاعدة بيانات واضحة المعالم فيما يتعلق بموظفي الدولة وذلك بهدف اكتشاف حالات الازدواج الوظيفي والتخلص النهائي منها واحكام الرقابة على تطبيق نظام الاحالة للتقاعد.

هـ- اعطاء مجالات أوسع لمشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسهيل جميع الفرص المتاحة لذلك.

واضاف أن الحكومة تعتقد وعن يقين ان جميع الاعضاء الكرام مدركون لجميع الظروف المحيطة والعوامل المؤثرة على أوضاعنا الاقتصادية والمالية ايجاد فرصة لنا جميعا لنطور التعاون والحوار الموضوعي المنشود بين الحكومة ومجلسكم الموقر للوصول إلى رؤية وطنية مشتركة وصادقة هدفها الوقوف على مكامن الخلل لمعالجتها وتعزيز الايجابيات أينما وجدت وبما يمكن بلادنا من مواكبة التطور والتحديث الذي وصلت اليه الدول المتقدمة حيث لم يعد هناك أي مجال للاقتصاديات المهمشة ٠

وحول الاوضاع الاقتصادية العالمية قال الاخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية لا شك في اننا ندرك جميعا ان العالم قد أصبح قرية كونية واحدة ذابت فيها الحدود الزمانية والمكانية وبات الجميع يتأثر بما يجري فيها خاصة بالأحداث الكبيرة التي تلقى بظلالها وآثارها على الدول والشعوب وبالأخص النامية منها والتي غالبا ما تكون أكثر تأثرا بالأحداث من التأثير فيها.

وكما تعلمون فقد شهدت الثلاث السنوات الاخيرة التي اعقبت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٣م تراجعا واضحا في معدلات النمو الاقتصادي في الدول المحورية امريكا والمجموعة الاوروبية واليابان مما عكس نفسه سلبا على مستويات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة الدول النامية والأقل نموا.

فضلا عن التكلفة المستمرة في التزايد التي نتجت عن الاعمال الارهابية في العالم الا ان العام ٢٠٠٤م شهد انتعاشا في الاقتصاد العالمي وتحسنا ملحوظا ومستمرا في النمو بلغ معدلات قياسية على مدى الثلاثة العقود الماضية ويعزي هذا الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى التحسينات التي حدثت في السياسات الاقتصادية وفي بنية النظام المالي الدولي التي تغيرت بعد أزمة التسعينيات والتزايد المستمر في حجم التجارة العالمية وما يزال الاقتصاد العالمي في عامنا الحالي ٢٠٠٤م يتأثر بمستوى أداء اقتصاديات الدول الرئيسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالتطورات الاقتصادية التي حدثت في دول آسيا وخاصة في الصين والهند.

كما أن الزيادة في أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٠٤م كانت انعكاسا لتزايد الطلب العالمي في ظل القلق وعدم الوضوح في جانب العرض.

وبالنسبة لعام ٢٠٠٥م تشير التوقعات إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي في العالم وحدوث نمو اقتصادي واسع وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين والهند وهذا ما يجعل توقعات معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير تتجاوز المعدل المتوقع لها وهو ٤,٤ شريطة عدم حدوث أية مفاجآت او زيادة في اسعار النفط العالمية عن المستويات المتوقعة لها.

وفيما يخص الأوضاع الاقتصادية المحلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي أفاد بانة تتفق الاتجاهات الاقتصادية في اليمن إلى حد كبير مع الاتجاهات التي سادت وتسود العالم وتتأثر بالتغيرات الاقتصادية العالمية بشكل عام والتغيرات الاقتصادية التي تحدث في دول الجوار بشكل خاص ويتضح ذلك مع وضع واتجاه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة الماضية والتقديرات الاولية لها في العام الحالي والتوقعات لهذه المؤشرات بالنسبة لعام ٢٠٠٥م والتي تقف بنا على حقيقة الأوضاع الاقتصادية المحلية وذلك على النحو الآتي :-

١- الناتج المحلي الاجمالي والنمو تشير المؤشرات الاقتصادية بحسب البيانات المتاحة عن الفترة الماضية من العام الحالي ٢٠٠٤م إلى حدوث تحسين ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيما عدا التطورات السالبة في قطاع النفط الذي يساهم بشكل كبير في قمة الناتج المحلي الاجمالي ثم في معدلات النمو.

وبالأخذ في الاعتبار التطورات التي حدثت في الفترة الماضية من عام ٢٠٠٤م في قطاع النفط بشكل خاص واثر ذلك على الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو فان معدل النمو في عام ٢٠٠٤م سيكون أقل بكثير مما توقعه في السابق اذ يتوقع ان يكون معدل النمو الحقيقي لعام ٢٠٠٤م عند مستوى ٣ر٧٥٪ مقارنة بـ ٤ر٤٧٪ عام ٢٠٠٣م ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى التراجع في السالب في الناتج الحقيقي للقطاع النفطي بنحو ٦ر٨٪ نتيجة للانخفاض في كميات النفط المنتجة الا ان الاسعار القياسية للنفط عند متوسط ٣٣ دولار للبرميل لفترة الثمانية الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م قد اسهمت بشكل أساسي في تعويض الانخفاض في الانتاج النفطي.

وبالنسبة لعام ٢٠٠٥م ونتيجة للانخفاض المتوقع في انتاج النفط الخام من ٤ر١٥٤ مليون برميل في عام ٢٠٠٤م إلى ٥٦ر١٤٤ مليون برميل في العام القادم يتوقع ان يشهد القطاع النفطي نموا سالبا في حين تلعب القطاعات الاقتصادية الأخرى دورا رئيسيا في تحقيق النمو المستهدف للعام القادم عند ١ر٤٪.

٢- البطالة : استمرارا لجهود الحكومة الهادفة إلى الحد من تفشي ظاهرة الفقر تسعى الحكومة إلى مواصلة رفع حجم النفقات الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتركيز على البرامج الاستثمارية لشبكة الامان الاجتماعي والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر العمل هذا من ناحية والسعي نحو تحسين البيئة الاستثمارية بما يساهم في تحفيز ودفع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المشاريع الانتاجية من ناحية اخرى مما يسهم في توفير فرص عمل جديدة وفي ضوء ذلك يتوقع ان يتراجع حجم ونسبة البطالة عن مستوياتها الحالية.

٣- التضخم : تظهر التوقعات الاقتصادية ان معدل التضخم للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية سوف يتراجع في الوقت الذي يتوقع ان يحافظ سعر الصرف على مستوياته الحالية يتوقع ان يتراجع معدل التضخم في عام ٢٠٠٥م إلى ما دون مستواه في عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م والبالغ ٨ر١٠٪ و١١٪ على التوالي وعلى ذلك يتوقع عدم تجاوز ١٠٪ وهو معدل مقبول في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والاقليمية السائدة.

٤- العرض النقدي : تظهر البيانات النقدية المتاحة للفترة يناير اغسطس ٢٠٠٤م نمو النقود بمعناها الواسع بـ ١٨٪ وثبات معدل الفائدة الأسمى عند ١٣٪ وكذا حدوث استقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية كما تظهر البيانات ان الصادرات ستكون أقل مما تم توقعه خلال العام بسبب الانخفاض في الصادرات النفطية ونتيجة لذلك يتوقع ارتفاع الاحتياطيات العالمية بنسب أقل بكثير مما كانت عليه في الأعوام القليلة الماضية.

أما في عام ٢٠٠٥م تشير التوقعات إلى ان معدل نمو العرض النقدي بمعناه الواسع سوف ينخفض من ١٨٪ عام ٢٠٠٤م إلى نحو ١٦٪ عام ٢٠٠٥م كحد اقصى الامر الذي سيساهم في تراجع معدل نمو السيولة النقدية ثم تراجع معدلات نمو الطلب الكلي مما يساعد في الحد من الضغوط التضخمية خلال عام ٢٠٠٥م مقارنة بعام ٢٠٠٤م.

٥- ميزان المدفوعات تشير توقعات ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٥م ان عائدات الصادرات السلعية سوف ينخفض من ٤٢٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٣٧٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل سالب ٣ر١١٪ وذلك بسبب انخفاض كميات انتاج النفط المحلي في الوقت الذي يتوقع ان تواصل الواردات السلعية ارتفاعها من ٣٧٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٤٠٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل نمو ٧٪ وسينتج عن ذلك عجزا في الميزان التجاري ثم عجز بسيط في الحساب الجاري غير ان التحسن المتوقع في وضع الحساب الراسمالي والمالي سيحقق فائضا محدودا في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٥م اذ يتوقع ارتفاع فائضه من ١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٤م إلى نحو ٢٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥م جراء التراجع في تحويلات شركات النفط المدفوعة للخارج بسبب تراجع عائداتها.

وفي ضوء ما سبق يتضح مدى ارتفاع درجة اعتماد اقتصاد بلادنا على قطاع النفط والموارد النفطية اذ تعد في الوقت الراهن الأساس الذي نعتمد عليه في تغطية متطلباتنا من النقد الاجنبي ومن الموارد الهامة للموازنة العامة الأمر الذي يتطلب منا جميعا التنسيق والتعاون لتصحيح هذا الوضع بما يمكنا من تنمية وتنويع الموارد الأساسية غير النفطية كموارد ثابتة ومستمرة نعتمد عليها في تغطية متطلباتها وهي لاشك متنامية ومتجددة وتشمل كافة المجالات بدلا من الاستمرار في تأسيس انفاق كبير ومتكرر اعتمادا على موارد ناضبة وتحكم اسعارها عوامل خارجية لايمكن التحكم بها.

وفيما يتعلق بالملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م ، قال كما تعلمون فالموازنة تعبر عن خطة عمل الدولة لسنة ما توضح فيها بالتفصيل سياستها الاقتصادية في الانتاج والتوزيع وايضا سياستها الاجتماعية عن طريق توزيع الانفاق العام.

ويتضح ذلك من استقراء المؤشرات الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥م وفقا لما يلي :

اولا : مواصلة تعزيز نظام السلطة المحلية في سبيل تعزيز دور وحدات السلطة المحلية في اعداد خططها ومشاريع موازناتها وتنفيذها وفي إطار بناء القدرات والمهارات الذاتية عبر برامج التدريب والتأهيل المختلفة يعكس مشروع الموازنة العامة في طياته بعدين اساسيين :

الاول : ان مشروع موازنة السلطة المحلية تم اعداده من قبل وحدات السلطة المحلية بنفسها وبمعرفة كوادرها لاول مرة دون أي تأثير او تدخل من قبل السلطة المركزية،

اذ اقتصر دورها على ابلاغ المحافظات كل على حدة بحصتها من النفقات الجارية بشكل اجمالي وترك توزيع تلك المخصصات وتحديد الاولويات للسلطة المحلية لتقرير ما تراه مناسبا في ذلك.

الثاني : ان المخصصات والنفقات والتقديرات للايرادات عكست هي الاخرى احتياجات التشغيل والبرامج والمشاريع في إطار الاولويات والاحتياجات التي رأتها السلطة المحلية.

ويتضح من المشروع المعروض اهتمام الحكومة ودعمها لنظام السلطة المحلية من خلال ماتم اعتماده٠ اذ تبلغ النفقات العامة للسلطة المحلية في مشروع عام ٢٠٠٥م / ٢٠٩ر١٦٣/ مليون ريال مقابل / ٢٤٠ر١٣٧/ مليون ريال في موازنة العام ٢٠٠٤م بزيادة قدرها / ٨٦٩ر٢٥/ مليون ريال وبنسبة / ٨ر١٨/ بالمائة.

وستعمل الحكومة على مواصلة جهودها من أجل دعم وتطوير نظام السلطة المحلية من خلال :

١- تعزيز التعاون بين السلطتين المركزية والمحلية وبين رؤساء واعضاء السلطة المحلية تنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية يحفظه الله وبما يكفل التطبيق الفعال لنظام السلطة المحلية.

٢- الاهتمام بتحصيل الموارد التي حددها قانون السلطة المحلية ومضاعفة الجهود بما يساعد على انجاز المشروعات المدرجة في موازنة السلطة المحلية.

٣- توسيع قاعدة التنمية المحلية في مجال الخدمات وتحسين البنية الأساسية والاستمرار في اقامة الدورات التدريبية المتعاقبة لكوادر السلطة المحلية وتطوير مهاراتها لتحقيق الفعالية المطلوبة في بناء المجتمعات المحلية.

٤- مضاعفة جهود التنمية المحلية في الجانب الاستثماري والخدماتي بهدف توفير فرص العمل والحد من البطالة وبما يتوافق وأهداف استراتيجية التخفيف من الفقر.

ثانيا : استمرار الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة

أ- التعليم : ستواصل الحكومة اهتمامها بقطاع التعليم بكافة انواعه وذلك من خلال تطوير وتحديث مناهج التعليم وبرامج التدريب واستحداث تخصصات جديدة تواكب متطلبات السوق والتطورات المتسارعة في المعارف التقنية والمناهج التطبيقية وبما يتوافق في ذات الوقت مع متطلبات النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع اليمني.

وكذلك تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في ادارة وتمويل التدريب وبما يحقق الانسجام في مناهج وبرامج التدريب ومتطلبات خطط التنمية وسوق العمل.

وتبلغ الاعتمادات المدرجة في مشروع عام ٢٠٠٥م ١٢٥ر١٧٧/ مليون ريال مقابل /٧١٤ر١٦٢/ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م وبزيادة قدرها /١١ر٤١٤ / مليون ريال وبنسبة / ٨ر٩ /.

ب- الصحة : إلى جانب مشاريع وبرامج هذا القطاع التي تم استيعابها في مشروع الموازنة فقد عملت الحكومة وتنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية على انشاء العديد من المراكز المتخصصة لمعالجة الامراض الخطيرة مثل مركز القلب ومركز السرطان ومركز الحروق فضلا عما هو قائم فعلا٠٠ وتبلغ الاعتمادات المدرجة لقطاع الصحة في مشروع عام ٢٠٠٥م مبلغ /٢٤ر٥٤٢/ مليون ريال مقابل /٣٩٨ر٣٥/ مليون ريال في موازنة عام ٢٠٠٤م بزيادة قدرها /١٢٦ر٧/ مليون ريال وبنسبة /٢٠١ / ٠

ثالثا : الاهتمام بالتنمية الشاملة .. تهتم القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله بتعزيز كافة أوجه التنمية الشاملة والتي تؤدي بدورها إلى رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق توفير فرص الاستثمار بأوجهه المختلفة لكل من القطاعين الحكومي والخاص وتنفيذا لذلك فقد قامت الحكومة باداراج مبلغ /٠٤٦ر١٩٦/ مليون ريال في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥م للنفقات الرأسمالية والاستثمارية بالاضافة إلى مبلغ /٩٤٠ر٣٧/ مليون ريال يمثل ماسوف تتحمله الموازنة العامة كمشاركة في أسهم رأس مال الوحدات الاقتصادية في مجال دعم تنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات.

رابعا : مواصلة العمل على تأكيد ثقة واحترام الدول والمنظمات العالمية : حافظت بلادنا في الفترة الماضية على علاقات متميزة مع كافة الدول ومع المنظمات الاقليمية والعالمية.

وذلك من خلال النجاحات التي حققتها بلادنا في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحرص الحكومة على تعزيز ذلك من خلال مواصلة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والمالي والاداري الشامل وتأكيد مصداقيتها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

بما يعزز ويشجع الشراكة في مجالات التنمية ولهذا فقد تضمن مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ م مبلغ ٢٩٧١٤ مليون ريال لمواجهة الالتزامات الخارجية من اقساط القروض والفوائد المستحقة السداد في العام ٢٠٠٥م ٠

وفي ختام استعراضه للبيان المالي قدم نائب رئيس الوزراء وزير المالية للمجلس خلاصة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٥م على النحو الآتي تتمثل الموازنةالعامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م في موازنة وحدات الجهازالاداري للدولة وموازنات الوحدات الادارية والمجالس المحليةامانةالعاصمة والمحافظات تطبيقا لكل من القانون المالي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته والقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م بشان السلطة المحلية وللمرة الرابعة على التوالي تعد فيها موازنات مستقله للمحافظات في إطار الموازنةالعامة للدولة فتظهر تقديرات الايرادات والنفقات والدعم المركزي والموارد المحلية والمشاريع الاستثمارية والراسمالية لكل محافظة وعلى مستوى المديريات٠ كل على حدة ليتحقق لكل محافظة الاستقلالية المالية والادارية تنفيذاللقوانين واللوائح والبرامج النافذة في هذا الشأن.

وفيما يأتي تقديرات الموازنة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥ م لكل من الايرادات والنفقات والعجز.

١- الايرادات العامة قدرت الايرادات العامة في مشروع الموازنه العامة للدولة للعام ٢٠٠٥م بمبلغ ٧٨٩ر٧٦١ مليون ريال بزيادة عن تقديرات عام ٢٠٠٤م مبلغ ٦٣٧ر٨٠مليون ريال وبنسبة ٨ر١١٠٪ منها ايرادات وحدات الجهاز الاداري للدولة السلطة المركزية بمبلغ ٦٢٣ر٧٣٦مليون ريال وايرادات الوحدات الادارية السلطة المحلية بمبلغ ١٦٦ر٢٥ مليون ريال.

٢- النفقات العامة قدرت النفقات العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م بمبلغ ٣٧٩ر٨٣٦ مليون ريال وبزيادة عن اعتمادات عام ٢٠٠٤م بمبلغ ٧٧٧ر٩١ مليون ريال وبنسبة ٣ر١٢٪ منها نفقات وحدات الجهاز الاداري للدولة السلطة المركزية بمبلغ ١٧٠ر٦٧٣ مليون ريال ونفقات الوحدات الادارية السلطة المحلية بمبلغ ٢٠٩ر١٦٣ مليون ريال المخصصات الرأسمالية والاستثمارية قدرت المخصصات الرأسمالية والاستثمارية والمشاركة في أسهم رأسمال الوحدات الاقتصادية في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م بمبلغ ٩٨٦ر٢٣٣ مليون ريال بزيادة عن اعتماداتها في العام المالي ٢٠٠٤م بمبلغ ٥٥٨ر٨ مليون ريال٠ وبنسبة ٨ر٣٪.

٣- العجز قدر العجز الكلي في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م بمبلغ ٨٣١ر١٠٦ مليون ريال والعجز الصافي بمبلغ ٥٩٠ر٧٤ مليون ريال بنسبة ٢٩ر٤٪ على التوالي من ناتج محلي اجمالي مقدر بمبلغ ٠٧٧ر٨٨٤ر٢ مليون ريال.

هذا وبعد ان استمع المجلس إلى بيان الحكومة بشان مشاريع الموازنات العامة للدولة وملحقاتها للسنة المالية ٢٠٠٥م أقر احالة تلك المشاريع إلى لجنة مشتركة مكونة من لجنتي الشؤون المالية والسلطة المحلية ورؤساء اللجان الدائمة والكتل البرلمانية وبرئاسة الاخ الدكتور عبدالوهاب محمود عبدالحميد نائب رئيس المجلس فيما سمي الجانب الحكومي ممثليه في هذه اللجنة المشتركة من الاخوة

١- نائب رئيس الوزراء وزير المالية.

٢- نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي

٣- وزير الادارة المحلية.

٤- وزير النفط والمعادن.

٥- وزير الخدمة المدنية والتأمينات.

٦- وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى.

٧- وزير الصناعة والتجارة.

٨- محافظ البنك المركزي اليمني.

٩- نائب وزير المالية.

١٠ -الوكلاء والوكلاء المساعدون في كل من وزارات المالية والتخطيط والخدمة المدنية والادارة المحلية.

١١- مدراء العموم ومدراء الادارات المختصين في كل من وزارات المالية والتخطيط والخدمة المدنية والادارة المحلية.

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

## أسماء الفائزين في الانتخابات المحلية للمقاعد الشاغرة

- استناداً إلى أحكام المادتين «١٠٧ و ١١٠» من قانون الانتخابات العامة والإستفتاء رقم «١٣» لسنة ٢٠٠١م.

- وإلى أحكام قانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

- وعلى مذكرة وزارة الإدارة المحلية رقم «٢٨٨٩» بتاريخ: ٣ ١٠/ ٢٠٠٤م المتضمنة إبلاغ اللجنة العليا بخلو بعض المقاعد في المجالس المحلية لبعض المحافظات والمديريات بسبب الوفاة أو الاستقالة أو الإقالة.

- ووفقاً لما ورد في المحاضر النهائية المتضمنة نتائج الفرز والمحررة من قبل اللجان الأصلية بالمديريات والمراكز المحلية «الدوائر المحلية».

فإن اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء تعلن النتيجة النهائية لإنتخابات ملء المقاعد الشاغرة في المجالس المحلية لبعض المحافظات والمديريات التي تم اجراؤها يوم السبت: ٤ ١٢/ ٢٠٠٤/م حيث أسفرت عن النتائج الآتية:

أولاً:

- عدد المقيدين في جداول الناخبين في المديريات والمراكز الانتخابية التي جرت فيها الانتخابات «١٤٦,٠٦٣»

- عدد الذين أدلوا بأصواتهم «٨٠٤٣٣»

- عدد الأصوات الصحيحة التي تم الإدلاء بها «٧٩٤٤٢»

- عدد الأصوات الباطلة «١٢٢٤»

ثانياً:

عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون، وبيانها على النحو الآتي:

١- المجالس المحلية للمحافظات:

- المؤتمر الشعبي العام حصل على «٥» مقاعد.

- المستقلون حصلوا على «١» مقعد

٢- المجالس المحلية للمديريات

- المؤتمر الشعبي العام حصل على «٣٣» مقعداً

- التجمع اليمني للإصلاح حصل على مقعدين.

- الحزب الاشتراكي اليمني حصل على «١» مقعد.

- المستقلون حصلوا على «٦» مقاعد.

وبيان أسماء المرشحين الفائزين لعضوية المجالس المحلية للمحافظات والمديريات وانتماءاتهم السياسية وعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم وعددهم «٤٨» مرشحاً فائزاً كما هو موضح في الجدولين المقابلين.

واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء إذ تعلن هذه النتيجة فإنها تتمنى للمرشحين الفائزين التوفيق والنجاح في مهامهم الوطنية في المجالس المحلية الفائزين بعضويتها

والله ولي الهداية والتوفيق،،،،،،

صادر عن اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء - صنعاء

بتاريخ ٢٣ شوال ١٤٢٥هـ

الموافق ٦ ١٢/ ٢٠٠٤/م

### أولاً: أسماء وبيانات المرشحين الفائزين لعضوية المجالس المحلية للمحافظات:

| م | المحافظة | الدائرة النيابية | المديرية | إسم المرشح الفائز | عدد الأصوات الحاصل عليها | الإنتماء السياسي | الرمز الانتخابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | أبين | ١٢٢ | الوضيع | محمد عبدالله سالم شمباء | ٤٥٥٧ | المؤتمر | الخيل |
| ٢ | البيضاء | ١٢٩ | السوادية | احمد سالم عبدربه الطاهري | ١٠١٦٦ | المؤتمر | الخيل |
| ٣ | البيضاء | | العرش | صلاح علي صالح الطيري | ٥٤٣١ | المؤتمر | الخيل |
| ٤ | البيضاء | ١٢٩ | ردمان آل | فهد سواد محمد العواضي | ٨٣٤٢ | مستقل | الكمبيوتر |
| ٥ | شبوة | ١٣٧ | بيحان | محمد عبدالله حسين سلمان | ١١٢٥١ | المؤتمر | الخيل |
| ٦ | المحويت | ٢٣٩ | حفاش | يحيى صالح يحيى فرج | ٧٨٩٣ | المؤتمر | الخيل |

### ثانيا: أسماء وبيانات المرشحين لعضوية المجالس المحلية للمديريات:

| المحافظة | المديرية | الدائرة | الدائرة المحلية | المركز الانتخابي | إسم المرشح الفائز | عدد الأصوات الحاصل عليها | الإنتماء السياسي | الرمز الانتخابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعز | جبل حبشي | ٥٩ | ١ | أ | محمد عبدالباري محمد السفياني | ١٦٠٥ | المؤتمر | الخيل |
| | المسراخ | ٥٠ | ٥ | هـ | محمد محمد عبدالله الجرادي | ٨٩٧ | المؤتمر | الخيل |
| لحج | يهر | ٧٨ | ١٣ | ث | عاطف عبدالله سعيد | ٢٠٨ | مستقل | الساعة |
| | المقاطرة | ٧١ | ١٥ | س | كارم محمد أحمد شمسان | ٣٩٥ | المؤتمر | الخيل |
| إب | العدين | ٩٩ | ٢ | ب | حميد نعمان عبدالوارث الظافر | ٩٢٦ | المؤتمر | الخيل |
| أبين | مودية | ١٢٢ | ٩ | ط | العبد حسين سالم القاضي | ١٣٣ | اشتراكي | العلم والسنبلة |
| أبين | مودية | ١٢٢ | ١٠ | ي | الخضر منصور أحمد الجلد | ١٥٨ | مستقل | الصقر |
| أبين | مودية | ١٢٢ | ١٧ | ف | الخضر عبدربه حسن دحه | ٣٣٦ | المؤتمر | الخيل |
| البيضاء | الطفة | ١٢٨ | ١٧ | ف | قاسم أحمد صالح الشعراني | ٢٤٨ | المؤتمر | الخيل |
| البيضاء | القرشية | ١٣١ | ٣ | ب ١ | مقبل محمد المسعودي | ٣٨٢ | اصلاح | الشمس |
| البيضاء | القرشية | ١٣١ | ٣ | ب ٢ | صالح محمد علي البجل المسعودي | ٣٧٨ | المؤتمر | الخيل |
| البيضاء | القرشية | ١٣١ | ١٥ | س | حسن عبدالله سالم العصيمي | ٧١ | المؤتمر | الخيل |
| البيضاء | رمدان آل عواض | ١٢٩ | ٢ | ب | محمد عاتق عبدربه الماضضي | ٨٠٢ | المؤتمر | الخيل |
| شبوة | مرخة السفلى | ١٣٦ | ١٠ | ي | فهمي صالح عبدربه المصري | ١٦١ | المؤتمر | الخيل |
| شبوة | مرخة السفلى | ١٣٦ | ١٣ | م | شيخ حسين محمد مذهل | ٢١٩ | المؤتمر | الخيل |
| شبوة | ميفعة | ١٣٨ | ١ | أ | صالح عبدالله هادي رشيد باحنبلي | ٢٦٦ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | سيئون | ١٤٩ | ٤ | د | جمعان صلاح خميس باربيع | ٢٥٩ | مستقل | الساعة |
| حضرموت | غيل بن يمين | ١٤٧ | ٦ | و | أحمد عوض صالح المعاري | ٣٥٠ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | المكلا | ١٤٤ | ٦ | ح | مرعي عبدالله عوض باحاج | ٦٠٨ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | رخية | ١٥٤ | ٦ | غ١ | مبارك صالح عبدالله بن شحيل | ١٠٥ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | رخية | ١٥٤ | ٦ | غ٢ | مبارك سالمين عمر البقار | ٩٩ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | رخية | ١٥٤ | ٤ | ض | محمد سعيد عبدالله بن سعد | ١٥٥ | المؤتمر | الخيل |
| حضرموت | رخية | ١٥٤ | ٧ | أ٢ | أحمد ناصر بسلم بن شحيل | ١٠٠ | المؤتمر | الخيل |
| الحديدة | السخنة | ١٦٨ | ١٦ | ع | عبده عياش محمد شاوش رويدي | ٣٠٣ | المؤتمر | الخيل |
| الحديدة | المنصورية | ١٦٩ | ٨ | ح | محمد صغير حيدر عزيزي | ٢٩٥ | المؤتمر | الخيل |
| الحديدة | بيت الفقيه | ١٧٣ | ١٩ | ج | عبدالله يحيى محمد منصر | ٧٨٦ | المؤتمر | الخيل |
| الحديدة | بيت الفقيه | ١٧٤ | ٢٩ | ذ | زايد عبده محمد منصر | ٣٣١ | المؤتمر | الخيل |
| الحديدة | الجراحي | ١٧٩ | ١٠ | ي | عبدالله حسن فتيني معمري | ٦٩٧ | المؤتمر | الخيل |
| ذمار | جبل الشرق | ٢٠٣ | ١٥ | س | علي صالح علي غبار | ٣٩٣ | المؤتمر | الخيل |
| صنعاء | أرحب | ٢٢٨ | ١٢ | ل | ناجي محمد ناجي مرح | ٩٧٨ | المؤتمر | الخيل |
| صنعاء | الحبة الداخلية | ٢١٨ | ٥ | هـ | عبدالله عبدالله محمد شميس | ٤٦٩ | مستقل | الساعة |
| صنعاء | مناخة | ٢٢٠ | ٢٥ | خ | خالد أحسن مرحب | ١٦٥٦ | المؤتمر | الخيل |
| صنعاء | بني ضبيان | ٢٣٠ | ٥ | ط ١ | عامر علي أحمد الحميدي | ٣٣٣ | المؤتمر | الخيل |
| صنعاء | بني ضبيان | ٢٣٠ | ٥ | ٢ ٢ | محمد عبدالله الحميدي | ١٧١ | مستقل | القوس |
| صنعاء | بني ضبيان | ٢٣٠ | ٩ | م٢ | محمد علي ناجي الجل | ٩٠ | المؤتمر | الخيل |
| صنعاء | بني ضبيان | ٢٣٠